

## بيان صحفي : للنشر فوراً

**1,103 مليون درهم صافي أرباح بنك أبوظبي التجاري عن الربع الأول من عام 2014**

**نمو بنسبة 22% عن الربع الأول و26% عن الربع الأخير من العام الماضي**

أبوظبي في 22 أبريل 2014 : أعلن بنك أبوظبي التجاري اليوم عن نتائجه المالية عن الربع الأول من عام 2014.

### **النتائج الرئيسية المحققة خلال الربع الأول من عام 2014:**

- بلغ صافي الأرباح 1,103 مليون درهم خلال الربع الأول من عام 2014 بارتفاع وقدره 22% عن الربع الأول و26% عن الربع الأخير من العام الماضي.
- إرتفع الدخل من العمليات بنسبة 9% مقارنة مع الربع الأول و8% عن الربع الأخير من العام الماضي ليصل إلى 1,901 مليون درهم.
- حققت الأرباح من العمليات ارتفاعاً بنسبة 4% مقارنة مع الربع الأول و18% عن الربع الأخير من العام الماضي لتصل إلى 1,276 مليون درهم.
- حقق الدخل من غير الفوائد 520 مليون درهم بنمو بنسبة 7% مقارنة مع الربع الأول وزيادة بنسبة 24% مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي.
- شهد الدخل من صافي الرسوم والعمولات زيادة بنسبة 33% عن ما كان عليه بنهاية الربع الأول و18% مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي ليصل إلى 285 مليون درهم.
- بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 32.9% مقارنة مع 29.7% عن نفس الفترة من العام الماضي و38.8% عن الربع الأخير من العام الماضي.
- تحسنت نسبة القروض المتعثرة لتصل إلى 3.8% بينما بلغت تغطية المخصصات 115.07% مقارنة مع 4.1% و109.66% على التوالي بنهاية العام الماضي.
- انخفضت المخصصات العامة بنسبة 46% مقارنة بالربع الأول من العام الماضي وبنسبة 12% عن ما كانت عليه بالربع الأخير من العام الماضي لتصل إلى 174 مليون درهم.

- انخفضت تكلفة المخاطر إلى أدنى مستوياتها خلال الربع الأول من العام الحالي لتصل إلى 46 نقطة أساس مقارنة مع 91 نقطة أساس بنهاية الربع الأول من العام الماضي.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال 20.15% ونسبة الشق الأول من رأس المال 15.57% كما بتاريخ 31 مارس 2014 مما يؤكد قوة رأس المال وارتفاع مستويات السيولة.
- ارتفعت الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين بنسبة 15% مقارنة مع الربع الأول و20% عن الربع الأخير من العام الماضي لتصل إلى 953 مليون درهم.

وتعليقاً على هذه النتائج قال علاء عريقات، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري: "تأتي بداية هذا العام بنتائج جيدة لبنك أبوظبي التجاري حيث حقق صافي أرباح بلغ 1,103 مليون درهم بنهاية الربع الأول من العام 2014 بارتفاع بنسبة 22% عن ما كان عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي و26% مقارنة مع الربع الأخير من العام الماضي. وقد حقق البنك أداءً قوياً في جميع مجالات أعماله ومنتجاته وخدماته بما يرسخ مكانته كأحد المؤسسات المالية الوطنية الرائدة.

ونحن مستمرون في إتباع إستراتيجيتنا التي تهدف إلى تحقيق نمو مستدام وأداء منضبط في ظل المؤشرات الايجابية على النمو الاقتصادي المستمر في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالرغم من استقرار صافي القروض وودائع العملاء منذ نهاية العام الماضي، حقق البنك زيادة كبيرة في نسبة إيداعات العملاء في الحسابات الجارية وحسابات التوفير التي بلغت 46% إلى إجمالي وودائع العملاء مقارنة مع 39% بنهاية العام الماضي و32% بتاريخ 31 مارس 2013. وبالإضافة إلى ذلك، حقق البنك تحسناً ملحوظاً في نوعية الائتمان كما يتضح من الانخفاض الكبير في نسبة المخصصات العامة مقارنة مع العام الماضي.

وإننا نفتخر بهذه النتائج التي تثبت قدرتنا على تحقيق الربحية المستدامة على الأمد الطويل بما يعود بالفائدة على كل من عملائنا ومساهميننا وننظر إلى المستقبل بتفاؤل كبير."

ومن جانبه قال ديباك كوهلر، كبير المسؤولين الماليين لمجموعة بنك أبوظبي التجاري: "استمر بنك أبوظبي التجاري في تحقيق نتائج مالية متميزة خلال الربع الأول من عام 2014، حيث حقق الدخل من العمليات ارتفاعاً بنسبة 9% مقارنة مع الربع الأول و8% عن الربع الأخير من العام الماضي ليصل إلى 1,901 مليون درهم وارتفع صافي الدخل من الفوائد بنسبة 10% عن ما كان عليه خلال العام الماضي وتعود هذه الزيادة أساساً إلى انخفاض تكلفة الأموال بنسبة 33% نتيجة لانخفاض سعر الإيبور إضافة إلى جهود البنك في التركيز على جذب وودائع منخفضة التكلفة، ونحن مستمرون في ضبط السيطرة على التكلفة التي ترتفع بما يتماشى مع الدخل من العمليات، حيث تحافظ نسبة التكلفة إلى الدخل على مستويات مرضية.

ومع استبعاد الأرباح لمرة واحدة الناتجة عن انتهاء اتفاقيات التحوط خلال الربع الأول من العام 2013، حقق الدخل من غير الفوائد خلال الربع الأول من العام 2014 زيادة وقدرها 34% مقارنة مع العام الماضي ليصل إلى 520 مليون درهم. وتعود هذه الزيادة الملحوظة إلى الارتفاع الكبير الذي شهده صافي الدخل من الرسوم والعمولات حيث سجل زيادة بنسبة 33% مقارنة مع العام الماضي وكذلك الارتفاع الكبير في الدخل من عمليات التداول الذي بلغ 39% عن ما كان عليه بنهاية العام 2013."



## إخلاء من المسؤولية :

تم إعداد هذا المستند بواسطة بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. ("البنك") للعلم فقط. إن المعلومات والبيانات والآراء الواردة في هذا المستند لا تشكل عرضاً عاماً بموجب أي تشريعات مطبقة أو عرض لبيع أو محاولة للحصول على عرض لشراء أي أوراق أو سندات مالية. ولا تشكل أي نصيحة أو توصية بخصوص تلك الأوراق أو السندات المالية الأخرى. ولا يجوز إعادة إنتاج أو توزيع أو إرسال هذا المستند دون موافقة من البنك، وهو غير مخصص للتوزيع في أي بلد قد يكون توزيعه فيها مخالفاً لأي قوانين محلية.

لقد تم إعداد المواد الواردة في هذا المستند لتقديم معلومات مرجعية عامة عن بنك أبوظبي التجاري وأنشطته ولا يدعي البنك بأنها معلومات كاملة. وقد تتضمن معلومات مستقاة من مصادر متاحة للجمهور لم يتم التحقق من صحتها بصفة مستقلة. ولا يقدم البنك أي تعهدات أو ضمانات في ما يتعلق بدقة أو إكمال أو إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات. ولا يجوز الاعتماد على هذا المستند على أنه نصيحة موجهة إلى المستثمرين أو المستثمرين المحتملين الذين يتعين عليهم الحصول على مشورة مهنية متخصصة مستقلة على أساس الأهداف الاستثمارية والمواقف المالية أو الاحتياجات المعينة لكل منهم.

قد يحتوي هذا المستند على بعض الإفادات المعينة القائمة على أساس توقعات مستقبلية بخصوص بعض الخطط المعينة الخاصة بالبنك وأهدافه الحالية وتوقعاته المتعلقة بالأداء المستقبلي والأوضاع المالية والنتائج المستقبلية. وتتعلق هذه الإفادات بنظرة بنك أبوظبي التجاري الحالية بخصوص الأحداث المستقبلية وهي عرضة للتغيير وبعض المخاطر المعينة والإفراضات التي تكون، في كثير من الأحيان، خارجة عن إرادة وسيطرة البنك. وقد تم التوصل إليها بناءً على توقعات البنك بخصوص التطورات المستقبلية وآثارها المحتملة على البنك.

وتتطوي هذه الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية، بطبيعتها على بعض المخاطر بسبب تعلقها بوقائع وظروف مستقبلية خارجة عن إرادة وسيطرة البنك بما في ذلك، من بين أشياء أخرى، الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية والمخاطر المرتبطة بالأسواق مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات والسياسات الموضوعية من قبل السلطات التنظيمية والجهات الحكومية والإجراءات المتخذة بواسطة تلك السلطات والجهات والآثار الناشئة عن المنافسة وتلك الناشئة عن التوقيتات وبعض المعلومات غير المؤكدة بخصوص الإستحواذات أو الاندماجات المستقبلية في مجالات الصناعات ذات الصلة.

ونتيجة لذلك، يمكن أن يختلف كل من الموقف المالي للبنك وأدائه ونتائجه الفعلية بشكل جوهري عن الخطط والأهداف والتوقعات المذكورة في الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية. ويتعين على الأشخاص الذين يطلعون على هذا المستند عدم الاعتماد على الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية إذ أن هذه الإفادات تعكس فقط الحقائق والبيانات كما هي بتاريخ الإدلاء بتلك الإفادات ولا يتعهد بنك أبوظبي التجاري بتحديث الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية الواردة في هذا المستند أو أي إفادات مماثلة أخرى قد يدلي بها.